

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة الرابعة والخمسين بعد الألف

المعقودة في قصر الأمم، بجنيف،
يوم الخميس، ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٧، الساعة ١٥/١٠

الرئيس: السيد خوان أنطونيو مارش (إسبانيا)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ١٠٥٤ لمؤتمر نزع السلاح.

وأود في البداية أن أرحب ترحيباً حاراً باسم مؤتمر نزع السلاح بمعالي وزير الدولة في وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، السيد كيم هاولز، الذي سيخاطب المؤتمر.

ونحن نقدر بما تقدّر هذا التعبير عن الأهمية الكبيرة التي توليها حكومة المملكة المتحدة لتحديد الأسلحة ونزع السلاح، ولا سيما لعمل هذا المحفل.

ويشرفني ويسعدني أن أدعو صاحب المعالي السيد كيم هاولز لمخاطبة المؤتمر.

السيد هاولز (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية) (تكلم بالإنكليزية): سيادة الرئيس، يسرني غاية السرور أن أعود، بعد عام تقريباً فيما أظن، إلى هذا المحفل الهام. وإنه لشرف لي لأن المملكة المتحدة ملتزمة بمبادئ وممارسة نزع الأسلحة النووية المتعدد الأطراف. ونعتقد أن هذا المحفل حيوي لتحقيق هذه الغاية. وذلك هو سبب حضوري هنا، للسنة الثانية على التوالي، بصفتي وزير المملكة المتحدة المسؤول عن نزع السلاح.

لقد نشرنا في المملكة المتحدة أواخر العام الماضي وثيقة بيضاء تشرح الأسباب الكامنة وراء قرار حكومتنا المتعلق بالاحتفاظ بوسيلة الردع النووي. وأُتيحت للجمهور البريطاني الفرصة على مدى عدة أشهر لتقييم الحجج المطروحة فيها قبل تصويت النهائي في البرلمان.

وأننا هنا اليوم لكي أظهر التزامنا بالشفافية على الصعيد الدولي، فضلاً عن المحلي. وأعلم أن وثيقتنا البيضاء قد أُتيحت لهذا المؤتمر عند ما نُشرت في المملكة المتحدة. ولن أحاول القيام هنا وفي هذه اللحظة - مما يدعوكم إلى الشعور بالارتياح - بتقديم ملخص للوثيقة بأكملها، لكنني سأوافيكم عوضاً عن ذلك بالمسائل الأكثر أهمية بالنسبة لهذا المحفل، وسأحاول الرد على بعض الملاحظات المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار التي وردت في خطاب مؤثر أدلى به الأمين العام السابق للأمم المتحدة السيد كوفي عنان في شهر تشرين الثاني/نوفمبر الماضي.

أولاً، ينبغي القول بوضوح إننا الآن بصدد اتخاذ قرار. فالمملكة المتحدة بصدد اتخاذ قرار بشأن ما إذا كنا سنبدأ العمل المتعلق بالمفهوم والتصميم المطلوبين لتمكيننا من إيجاد بديل لأسطول غواصاتنا الحالي، أو نحتفظ بخيار استخدام نظام القذائف د-٥ بعد انتهاء عمره الافتراضي الحالي.

ولا يعني هذا الأمر أننا سنتخذ قراراً لا رجعة فيه يلزمنا إلزاماً نهائياً بحيازة أسلحة نووية لمدة ٤٠ أو ٥٠ سنة. وما لا شك فيه أن وثيقتنا البيضاء تبين بوضوح أن المملكة المتحدة ستظل ملتزمة بهدف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

بيد أن ذلك يعني أن على المملكة المتحدة كفالة أن تكون لدينا القدرة على الاحتفاظ بالردع بواسطة الغواصات لمدة ١٧ عاماً، وعلينا أن نفترض، استناداً إلى الأدلة الراهنة، أننا سنحتاج إلى القيام بذلك. وهو قول لا يسعدني التصريح به.

ويمكن الاطلاع في الوثيقة البيضاء على الأساس المنطقي الذي يبين كيف توصلنا إلى هذا الحكم، ويتلخص ذلك فيما يلي: لا نعتقد أن الظروف مهيأة في الوقت الراهن لكي تختار المملكة المتحدة بأمان الآن التخلي بصورة أحادية عن أسلحتها النووية.

واتفق مع السيد كوفي عنان على أن نظام منع الانتشار كان ناجحاً: فالدول التي تخلت عن طموحاتها المتعلقة بجائزة أسلحة نووية منذ عام ١٩٧٠ أكثر من تلك التي حازت على هذه الأسلحة منذ ذلك التاريخ. لكنني لا أتفق مع تأكيدات اللاحقة التي مفادها "أنه لا يوجد تهديد... للأمن الوطني يمكن ردعه بواسطة الأسلحة النووية".

وكما أقر كوفي عنان نفسه، فهناك ترسانات كبيرة من الأسلحة النووية؛ وقد ازداد العدد الصافي للدول الحائزة لأسلحة نووية، ولم ينخفض، ولا تزال هناك مخاطر كبيرة لظهور دول جديدة حائزة لأسلحة نووية. ولهذا السبب، وبناء على الأدلة والتوجهات الراهنة، لا يمكن ببساطة أن تكون المملكة المتحدة واثقة من عدم تعرض مصالحنا الحيوية لتهديد نووي في الإطار الزمني الذي ينبغي أن نضعه في الحسبان. وبالنظر إلى التهديد الخطير الذي يشكله السلاح النووي - كما يقول السيد كوفي عنان - فنحن ندرك بوضوح أن التهديد بالرد المماثل هو الوحيد الذي يمكن أن يردع محاولات ابتزازنا بالأسلحة النووية.

ويرى البعض أن من النفاق أن تحتفظ المملكة المتحدة بأسلحتها النووية وتدعو الآخرين إلى الكف عن استحداث هذا النوع من الأسلحة. وقد صنّف السيد كوفي عنان هؤلاء على أنهم دعاة "نزع السلاح أولاً".

واسمحوا لي بأن أوضح أن المملكة المتحدة لا تنتمي إلى معسكر معارض يصر على "عدم الانتشار أولاً". ونحن نتفق بإخلاص مع السيد كوفي عنان على أن كلا النهجين يؤدي إلى ما أسماه "الشلل المتبادل تأكيده" الذي من شأنه "... إعطاء إشارة مرعبة تشير إلى الانقسام ... وتوجد فراغاً يمكن أن يُستغل".

وتوافق المملكة المتحدة موافقة تامة على ما طرحه السيد كوفي عنان من وجوب إحراز تقدم متواز في مساري نزع السلاح ومنع الانتشار. إن الوثيقة البيضاء التي نشرتها المملكة المتحدة بشأن الردع تبين التزامنا المستمر بالوفاء بالعهود التي قطعناها على أنفسنا بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار.

وعليه، قررت المملكة المتحدة زيادة خفض مخزونها من الرؤوس الحربية الجاهزة للاستخدام بنسبة ٢٠ في المائة، ليصبح عددها أقل من ١٦٠ رأساً حريبياً. وعلى الرغم من أن هذا التخفيض كان كبيراً بما فيه الكفاية، فإنه ليس سوى الأحدث ضمن سلسلة من عمليات التخفيض الكبير للأسلحة النووية في المملكة المتحدة. وبهذا تكون القوة التفجيرية للأسلحة النووية التي تمتلكها المملكة المتحدة قد انخفضت منذ انتهاء الحرب الباردة وحتى الآن بنسبة لا تقل عن ٧٥ في المائة. وتشكل الأسلحة النووية التي تمتلكها المملكة المتحدة في الوقت الراهن أقل من ١ في المائة من المخزونات العالمية.

لقد قمنا بسحب وتفكيك قدراتنا النووية التكتيكية البحرية والحمولة جواً. وتخلينا عن القذيفة النووية Lance وتوقفنا عن أداء أدوار المدفعية التي كنا نقوم بها بالاشتراك مع الأسلحة النووية للولايات المتحدة الأمريكية بموجب ترتيبات المفتاح المزدوج. ونتيجة لذلك، انخفض اعتمادنا على الأسلحة النووية إلى نظام واحد هو نظام الغواصات Trident. ونحن الدولة النووية الوحيدة التي فعلت ذلك.

وقمنا أيضاً بتخفيض وضع جاهزية أسلحتنا النووية إلى حد كبير: فغواصاتنا من طراز Trident لا تطلق قذائفها عادة إلا بعد مهلة مدتها عدة أيام". وقذائفها غير موجهة ضد أي بلد.

إن تجديد نظام Trident لا يحو أو يقوض أي من هذه الخطوات الإيجابية لترع السلاح. فالمملكة المتحدة تحتفظ بوسائل الردع التي لديها، ولا تقوم بتحديثها. ولم يطرأ تغيير على قدرات النظام، ولا تُتخذ خطوات من أجل إنتاج المزيد من الأسلحة القابلة للاستعمال، ولم يطرأ تغيير على الوضع أو العقيدة العسكرية النووية. ولن يكون نظام الأسلحة النووية للمملكة المتحدة مصمماً لخوض حروب في حملات عسكرية. فهو وسيلة ردع استراتيجي لن نفكر في استخدامها على الإطلاق إلا في الظروف القصوى للدفاع عن النفس. ولم يستخدم هذا النظام خلال السنوات الخمسين الماضية إلا لردع اعتداءات استهدفت مصالحنا الحيوية، ولم يستخدم قط لقهر الآخرين.

إن القرار الذي اتخذناه يتلخص ببساطة في الاحتفاظ بما لا يزيد عن الحد الأدنى من القدرة النووية التي يُعتقد أنها ضرورية لضمان أمننا، بينما نستمر، بحسن نية، في مراعاة الشروط الواردة في المادة السادسة المتعلقة بترع السلاح العام الكامل. والحقيقة ببساطة هي أن المملكة المتحدة تقوم بالوفاء بالتزاماتها بموجب معاهدة عدم الانتشار، بينما لا يفعل ذلك من يقومون بتطوير برامج غير مشروعة لإنتاج الأسلحة النووية.

إن تلك الظروف المتعلقة بترع السلاح الكامل لا يمكن أن توجد بصورة أحادية الجانب. واعتقد أن القليلين، إن وجدوا، من الحاضرين هنا اليوم، يرون أن نزع السلاح الكامل لبلد يمتلك أقل من ١ في المائة من الأسلحة النووية الموجودة في العالم سيزيد من احتمال أن يتخلى الراغبون في احتياز أسلحة نووية عن طموحاتهم.

وليس بمقدورنا إيجاد هذه الظروف بمفردنا. إذ يتعين على الدول الحائزة وغير الحائزة للأسلحة النووية على السواء أن تعمل سوياً في هذا المجال.

وترحب المملكة المتحدة بمجموعة الاتفاقات الثنائية التي أدت إلى تقلص الترسانات النووية الرئيسية بدرجة كبيرة منذ انتهاء الحرب الباردة، وتتطلع إلى إحراز المزيد من التقدم. ويبدو واضحاً لنا أنه سيتعين إحراز تقدم ثنائي كبير في خفض الترسانات النووية الكبرى قبل أن يكون ضم الجزء اليسير الذي نمتلكه من المخزون العالمي مفيداً ونافعاً.

ومن المنطقي أيضاً القول بأن العالم الذي يمكن أن يتحقق فيه نزع الأسلحة النووية بالكامل هو العالم الذي نستطيع فيه جميعاً أن نثق في وفاء جميع الدول بالتزاماتها نحو عدم الانتشار في ظل معاهدة عدم انتشار ذات طابع عالمي.

وبالتالي فإن المسألة المباشرة والعملية، من وجهة نظري، هي كيفية تهيئة الظروف لتحقيق هذين الهدفين. وعلى وجه الخصوص، ما هي الخطوات التي نستطيع اتخاذها من أجل وضع حد أقصى لعدد الأسلحة الموجودة وجعله يتناقص حتماً؟ وذلك ما يريد الناس معرفته.

أولاً، بإمكاننا فرض حظر على إجراء المزيد من تفجيرات تجريب الأسلحة النووية. وهو أمر بتنا قريبين منه: فجميع الدول الحائزة لأسلحة نووية تفرض على نفسها وفقاً اختيارياً لإجراء التجارب النووية. كما تم التفاوض بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ونأمل أن تدخل حيز النفاذ في الوقت المناسب.

وثانياً، نستطيع وضع حد أقصى لكمية المواد الانشطارية التي يمكن استخدامها في الأسلحة. وقد اعتمدت غالبية الدول الحائزة للأسلحة النووية الوقف الاختياري لإنتاج المواد الانشطارية لغرض استخدامها في الأسلحة، ولا يعترض أي منها من حيث المبدأ على إجراء مفاوضات بشأن وضع معاهدة لإضفاء الصبغة الرسمية على هذا التحديد. وذلك، أيها المندوبون الموقرون، هو الجانب الذي تضطلعون بدور فيه.

إن تاريخ المفاوضات الدولية بشأن نزع السلاح، كما تعلمون جيداً، حافل بالنجاحات والإخفاقات، والتذبذب صعوداً وهبوطاً. ولن أحاول أن أجادل هذا الصباح بأننا في القمة حالياً فنحن لسنا كذلك. لكنني أقول إننا في الطريق إلى القمة، وهناك عدد من الأسباب الوجيهة التي تدعو إلى الاعتقاد بإمكانية إحراز تقدم حقيقي في المستقبل القريب. ويعلم الله أننا بحاجة إلى هذا التقدم.

ولدى هذا المحفل والمحافل التي سبقت في هذا المضمار سجل حافل بالإنجازات يبدأ بطبيعة الحال بمعاهدة منع الانتشار النووي نفسها. وقد أجرى هذا المحفل مفاوضات تشمل الأسلحة البيولوجية والكيميائية وبعض الأسلحة التقليدية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية مؤخراً. وبالتالي، فإن السجل السابق لهذا المكان زاهر بالإنجازات. وينبغي أن نذكر أنفسنا بذلك وألا ندع للمناخ الكئيب الذي يحيم أحياناً على هذا المكان مجالاً لكي يحتاجنا.

ولكن، كما قال هنري كيسنجر ذات مرة، إن التوصل إلى حل لمجموعة من الصعوبات هو دوماً، في ميدان السياسة الدولية، بطاقة الدخول إلى مجموعة جديدة من الصعوبات.

وقد ثبت أن مجموعة الصعوبات التي تواجه المؤتمر في الوقت الراهن تنطوي على تحديات من نوع خاص. وأنا أشاطركم جميعاً ما تشعرون من إحباط إزاء حالة الجمود التي يمر بها المؤتمر، وكما أشاطركم التصميم على كسرها. ويجب أن يكون لدينا هذا التصميم. وما يدعو للشعور بالسعادة، في اعتقادي، هو وجود احتمالات جيدة لإحراز تقدم. ولقد كنت على اطلاع متواصل بأنشطتكم منذ الزيارة التي قمت بها إلى المؤتمر في العام السابق. وأعلم أنكم أجريتم، مستفيدين في بعض الأحيان من الخبراء الزائرين، الكثير من المناقشات المتعمقة للمسائل المطروحة، وقمتم بتبادل المعلومات. وأعلم أن ذلك التبادل للمعلومات قد ساعدت على بناء الثقة والطمأنينة المتبادلة في هذه القاعة. وأعلم أنكم حققتم بعض النجاحات الملحوظة، بما في ذلك المؤتمرات الاستعراضية الناجحة التي عقدت مؤخراً بشأن اتفاقية الأسلحة التقليدية واتفاقية الأسلحة البيولوجية والسلمية.

كما أعلم أن هناك الآن محفلاً آخر من الرؤساء لديه على ما يبدو جدول أنشطة في غاية الذكاء والتركيز. وتلك خطوة هامة جداً إلى الأمام.

ولقد شرحت السبب الذي جعلنا، شأن معظم الوفود هنا، ننظر إلى المفاوضات بشأن وضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية على أنها المرحلة المنطقية التالية لزرع الأسلحة النووية بشكل متعدد الأطراف. وقد طرحت على الطاولة في العام الماضي ولاية تفاوضية واسعة النطاق ومشروع معاهدة. واتضح من الولاية المقترحة أن كل شيء كان مطروحاً للنقاش. بمجرد بدء المفاوضات، ومع ذلك لا أود الإيحاء بأن المفاوضات نفسها ستكون سهلة. فهناك بعض المجالات التي سوف نناقشها بعمق، مثل نطاق المعاهدة وإمكانية التحقق منها. ولكن يتعين علينا، بكل صراحة، التوصل إلى اتفاق بشأن الشروع في المفاوضات من دون أي شروط مسبقة. ولقد آن الأوان لأن يظهر مؤتمر نزع السلاح للمجتمع الدولي مرة أخرى أن روح جنيف المتمثلة في القدرة على تجاوز الجدل وتقديم إجابات عملية لقضايا العالم الحقيقي، لا تزال قوية وتنبض بالحياة. فأنتم أصحاب الحل.

وفي مجال آخر من مجالات جدول أعمال نزع الأسلحة النووية، لا تزال المملكة المتحدة ملتزمة بالخطوات العملية الثلاث عشرة المتفق عليها في المؤتمر الاستعراضي لاتفاقية منع الانتشار عام ٢٠٠٠. وبالإضافة إلى ما ذكرته من تخفيضات فعلية للأسلحة، فقد عززنا شفافتنا إلى حد كبير بالنسبة لمخزوننا من المواد الانشطارية. وأصدرنا سجلات تاريخية لمقتنياتها الدفاعية من البلوتونيوم واليورانيوم العالي التخصيب. وكما ذكرت آنفاً، توقفنا في عام ١٩٩٥ عن إنتاج المواد الانشطارية المستخدمة في الأسلحة النووية. وأخضعت للضمانات الدولية جميع مخزونات المواد الانشطارية الفائضة التي لم تعد مطلوبة للأغراض الدفاعية، ولم نعد نمارس حقنا كدولة حائزة للأسلحة النووية في أن نسحب من هذه المخزونات لاستخدامها في أسلحة نووية. ولم نجر أي تجربة نووية تفجيرية منذ عام ١٩٩١، وصدقنا في عام ١٩٩٨ على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

ولاقت جميع تدابير الشفافية هذه ترحيباً واسعاً. واسمحوا لي بالخروج عن نص هذا الخطاب لأقول إنني أمضي الآن قدراً كبيراً من وقتي في الشرق الأوسط حيث يتسم وضع الانتشار بخطورة بالغة. فالناس يريدون الحصول على تطمينات، على أقل تقدير، من خلال درجة الشفافية التي تمكنهم من الاطلاع بوضوح على ما يفعله كل منا، ومعرفة مدلول هذه اللغة التي تستخدمها الدول الأطراف. فهل لي أن أحثكم على النظر في هذه المسألة باهتمام شديد؟ ولن يخسر أي منا شيئاً بسبب تلك الشفافية. فليس لدينا ما نخفيه، ولا يجب أن نبدو وكأننا نحاول إخفاء شيء ما. إن هذه الإشارة هي في غاية البساطة لكنها على قدر كبير من الأهمية. وما زلنا نتطلع إلى المزيد من الفرص حيثما أتاحت لنا ذلك القيود التي يفرضها الأمن القومي ومقتضيات عدم الانتشار. وأذكر، كمثال على ذلك، العمل المستمر الذي تقوم به هيئة ألديرماستون للأسلحة الذرية من أجل تطوير خبراتنا في أساليب وتقنيات التحقق علانية من خفض الأسلحة النووية والتخلص منها بشكل متعدد الأطراف.

وسوف يبدأ المجتمع الدولي مرة أخرى هذا العام دراسة واستعراض معاهد عدم انتشار الأسلحة النووية. ولا تزال المملكة المتحدة ترى أن معاهدة عدم الانتشار هي حجر الأساس لنظام عدم الانتشار النووي والإطار الملائم لزرع الأسلحة النووية. فدعمنا لهذه المعاهدة مستمر منذ أمد بعيد ولم يتناقص مع مرور الوقت.

ونحن نعترف اعترافاً كاملاً بحق الدول في استخدام التكنولوجيا النووية والاستفادة منها للأغراض السلمية بشكل يتفق والتزاماتها بموجب معاهدة عدم الانتشار، على نحو ما ورد في المادة الرابعة. ومع ذلك، يجب أن ندرك أن بعض التكنولوجيات النووية تشكل مخاطر شديدة على نحو خاص فيما يتعلق بالانتشار. ولذلك نعمل مع المجتمع الدولي لكي نضمن قدرة الدول على استعمال الطاقة النووية للأغراض السلمية دون الإضرار بمصلحتنا المشتركة وهي منع انتشار الأسلحة النووية وسبل إنتاجها. ونعمل بصورة وثيقة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مبادراتها الخاصة بالنهج النووية المتعددة الأطراف ونتطلع لتلقي تقريرها خلال هذا الصيف.

وأنا مدرك للتحديات التي تواجه معاهدة عدم الانتشار، ولا سيما بعد النتائج المخيبة للآمال التي تمخض عنها المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٥. لقد كانت تلك النتائج مدعاة للإحباط الشديد. ولقد كان الشعور بخيبة الأمل الذي ألمّ بي أثناء المؤتمر الذي عقدته الأمم المتحدة في نيويورك بديهيًا، فهو ناجم عن أننا لم نحز أي تقدم. وكان إحساس الناس به حقيقياً للغاية. وعلينا أن نتذكر ذلك الإحساس. وأخشى أن يؤدي نسيانه إلى دخولنا في دوامة عدم فهم الصعوبات التقنية التي نواجهها، ومحاولة اعتبارها مع ذلك بمثابة تقدم، وهي ليست كذلك. وأعتقد أن على المجتمع الدولي الآن التعاون بغية العمل سوياً على تعزيز المعاهدة، فلا أحد سيستفيد من معاهدة عدم انتشار ضعيفة. وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي أن نبحث عن المجالات التي يمكن التعاون فيها، ويتعين علينا أن نأخذ آراء الآخرين في الاعتبار، وأن نناقش خلافاتنا بصراحة وأن نحاول إيجاد الحلول لها - لا أن نتخذها ذريعة لعدم إحراز تقدم.

وآمل أن تحقق اللجنة التحضيرية لمعاهدة عدم الانتشار، المزمع اجتماعها في فيينا في أيار/مايو، نجاحاً ملموساً في تغيير جو المناقشات؛ أي إيجاد جو مناقشات يتسم بالمشاركة الإيجابية والتسامح. وسوف تعمل المملكة المتحدة بالتأكيد على تحقيق هذه الغاية خلال الأشهر القليلة القادمة.

وأود في الختام أن تسمحوا لي بأن أتوجه إلى المسألة الهامة المتعلقة بالأسلحة التقليدية. وكما يعلم الكثيرون منكم، فإن المملكة المتحدة تقود الدعوة إلى العمل على إحراز تقدم بشأن وضع معاهدة ملزمة قانوناً في مجال الاتجار بالأسلحة التقليدية. فثمة حاجة إلى معاهدة تكفل قيام الحكومات بوضع ضوابط تضمن عدم السماح بإتمام صفقات الأسلحة ما لم تكن الحكومات واثقة من أن الأسلحة لن يُساء استعمالها على سبيل المثال، وبصورة تشكل خرقاً للعقوبات التي تفرضها الأمم المتحدة، في تصعيد النزاعات أو من جانب جهات تنتهك حقوق الإنسان. إلا أن هذا الجهد، بطبيعة الحال، لا بد أن يكون عالمياً لأن أي نظام جديد لن يعمل بفعالية إلا إذا وافقت جميع البلدان على مجموعة موحدة من المعايير العليا والتمرت بها.

وقد تم الاتفاق في كانون الأول/ديسمبر على البدء في عملية في إطار الأمم المتحدة. وكخطوة أولى، يسعى الأمين العام للأمم المتحدة الآن للحصول على آراء بشأن المبادرة. والموعد الأخير لتلقي الردود هو نهاية نيسان/أبريل، ولذلك لا يوجد متسع من الوقت. ومن الأهمية بمكان أن ننظر جميع البلدان إلى هذه المسألة من منظورها الوطني وأن تبعث بآرائها إلى الأمين العام. وأحثكم على القيام بذلك. ولن تتمكن من العمل باتجاه وضع معاهدة تعبر حقاً عن احتياجات جميع البلدان، سواء كانت منتجة أو مصدرة، أو متقدمة أو نامية، إلا إذا تم التعبير عن هذه الآراء. ولن تحظى معاهدة بدعم واسع وتنفذ بصورة سليمة إلا إذا وضعت على أساس هذه الخلفية.

ولا يسعني إلا التعبير عن امتناني لكم على تنظيم هذه الجلسة العامة للسماح لي بتقديم وجهة نظر المملكة المتحدة. وإنه لشرف حقيقي أن أكون هنا. وأود التشديد على الأهمية التي يضعها العالم على عاتق جميع مندوبي هذا المؤتمر. ولا أعتقد أن هنالك ما هو أكثر أهمية، وليس هناك بالتأكيد أمر أكثر أهمية. ولقد حظيت مرة أخرى بمخاطبة هذا المؤتمر الذي أشيد كثيراً بعمله الحيوي. وأعرب لكم عن أطيب التمنيات بعام ناجح وهام للغاية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أتقدم بالشكر الجزيل لمعالي الوزير السيد هاولز. كما نود أن نشرك على الكلمات الطيبة والهامة التي وجهتها إلى الجلسة.

وأود أن أعرف ما إذا كان لأي من الوفود الرغبة في أخذ الكلمة لطرح أسئلة على معالي الوزير. ولا يبدو الأمر كذلك.

وما لم يرغب أحد الوفود في أخذ الكلمة، أود القول بأننا نكون قد وصلنا بذلك إلى ختام أعمالنا لهذه الجلسة العامة الرسمية لهذا اليوم. وسوف تكون جلستنا العامة القادمة يوم الثلاثاء ٢٧ شباط/فبراير الساعة ١٠/٠٠.

وسوف تبدأ بعد خمس دقائق الجلسة العامة غير الرسمية المتعلقة بالبند ٦ من جدول الأعمال تحت إشراف سعادة السفير ويبسونو.

^٢ تُرفع الآن هذه الجلسة العامة.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٠

— — — — —